الحياة السياسية والدستورية في ظل النظام السياسي البحريني بعد العام 2011 .

Political and constitutional life under the Bahraini political system after 2011.

الباحثة: زينب حسين شلال أ. م. د. علي دريول
جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية
Email:shalalshalal 347@gmail .com
Researcher: Zainab Hussein Shalal
Dr: Ali Muhammad Driul Al-Jubouri
University of Baghdad - College of Political Science

تاريخ الاستلام 2023/12/7 تاريخ القبول2024/2/27 تاريخ النشر2024/7/30

الملخص:

إن عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي تدفع بها مجموعة من المؤثرات والمتغيرات "الداخلية والخارجية"، وإن هذه المؤثرات تتباين في مدى "قوتها وتأثيرها" في تحقيق الإصلاح السياسي بما يتضمنه من "توسيع قاعدة المشاركة السياسية المساهمة"، ونشر الثقافة السياسية والديمقراطية و"اعتماد آلية سلمية لتداول السلطات". هذا فضلاً عن منع تنازع الاختصاص بينها والتوزيع العادل للسلطات، وضمان العدالة التوزيعية للثروات، وتحقيق مبدأ "العدالة الاجتماعية والمساواة"، كل هذه الأمور لابد لها من دوافع وتأثيرات ذات بعد داخلي وأخرى ذات بعد خارجي تتأثر بما يتحقق في العالم الخارجي من تطورات وعملية "بناء نظام سياسي

ديمقراطي متقدم"، وبذلك فأن اتجاهات التنمية والبناء والإصلاح استندت إلى بعد خارجي ومؤثرات إقليمية ودولية دفعت وعمقت من الحاجة إلى عملية "الإصلاح السياسي العربي".

الكلمات الافتتاحية: الإصلاح السياسي. التحول الديمقراطية. النظام السياسي. الوعي السياسي، الانتخابات

Opening words: political reform. Democratic transformation. political system. Political awareness

Abstract:

The process of political reform and democratic transformation is driven by a group of “internal and external” influences and variables, and these influences vary in the extent of their “strength and influence” in achieving political reform, including “expanding the base of contributing political participation,” spreading political and democratic culture, and “adopting a mechanism "peaceful transfer of powers" This is in addition to preventing conflicts of jurisdiction between them, equitable distribution of powers, ensuring distributive justice for wealth, and achieving the principle of “social justice and equality.” All of these matters must have motives and influences that have an internal dimension and others that have an external dimension that are affected by the developments that are achieved in the outside world and the process of “construction.” advanced democratic political system Thus, the trends of development, construction and reform were based on an external dimension

and regional and international influences that prompted and deepened the need for the process of "Arab political reform."

المقدمة:

يعد الاصلاح ضرورة للبلدان العربية وبلدان الخليج بصورة خاصة، بل أصبح ضرورة وحاجة مجتمعية مُلحة، فكثير منها يُعاني من مشكلات سياسية جمة، ومشكلات في الحكم أدت في بعضٍ منها الى قطيعة شبه كاملة بين الشعب والحكومة، وإذا كان الاصلاح مطلباً، فان عدم السير به وعدم اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيقه تؤدي الى انهيار منظومة الحكم في كثير منها، وان لم يتحقق ذلك فيمكن أن يؤدي الى اتساع القطيعة بين الحكام والمحكومين. ويحاول البحث تسليط الضوء على اسباب الاصلاح وضرورته بالنسبة لدول الخليج، والبحرين بشكل خاص. لذلك حظيت التجربة السياسية البحرينية والديمقراطي داخل منظومة مجلس التعاون الخليجي بخصوصية شديدة الأهمية، فقد توافرت عدد من العوامل التي أدت إلى نمو الوعي السياسي مبكراً، إذ شهدت البحرين قبل حصولها على الاستقلال عام 1971م حركات سياسية واجتماعية قوية كانت لها مطالبها الخاصة بالإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، وتنوعت التوجهات الفكرية لتلك الحركات بصورة أدى إلى نمو الوعي السياسي في البحرين في وقت مبكر.

وقد شهدت البحرين موجتين للانفتاح السياسي الاولى كانت في مطلع تسعينيات القرن العشرين، والثانية مطلع الألفية الجديدة أي بداية 2001, وهاتين الموجتين وضعت النظام السياسي البحريني على اعتاب مرحلة جديدة اتجهت الى تحديث نفسها بعد عقود الركود الطويلة، فكانت استجابة سريعة لضغوطات المرحلة داخلياً واقليمياً ودولياً.

أهمية الدراسة:

يمكن الحديث عن اهمية هذه الدراسة بعدة اشكال أولا من الناحية العلمية، تقديم تحليل للحياة السياسية والدستورية في ظل النظام السياسي البحريني حتى يستفيدَ

الباحثون السياسيون وصناع القرار السياسي، لان هذه الدراسة تسعى الى تقديم معلومات عن أزمة البحرين التي اخذت أبعاداً عدة منها أزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع، والنظام السياسي والمعارضة السياسية، والعوامل المذهبية التي تؤثر في المجتمع، وأخيرا التنافس والنفوذ بين القوى الإقليمية والدولية. وتحليل وتقييم التجربة الديمقراطية البحرينية، بما يسمح بالوقوف على العوامل التي دفعت بالبحرين نظاماً ومجتمعاً لتبنّي الخيار الديمقراطي كأسلوب في الحكم متفق عليه، من قبل كل من "النخب الحاكمة والتيارات السياسية والفكرية ومؤسسات المجتمع المدني وقوى المعارضة".

الاشكالية:

تنطلق مشكلة البحث الدراسة المتمثلة في كون مملكة البحرين تعيش منذ بضع سنوات أزمة سياسية شديدة يغلب عليها التعقيد والتشابك، وان موجات الانفتاح السياسي والتغيرات والتطورات التي حصلت في المنظومة السياسية داخل مجلس التعاون الخليجي أثرت في بروز حركات سياسية واجتماعية ذات مطالب واضحة بالإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي مما ادى الى نمو الوعي السياسي في البحرين مبكرا عدم قدرة النظام السياسي في تقديم المعالجات الجذرية للأزمة المهيمنة، وما هي الأسباب الرئيسية لتحول الديمقراطي في مملكة البحرين؟، وما هي حدود التأثير الإقليمية والدولية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة منهج التحليل التاريخي، باستعراض جذور التجربة الديمقراطية البحرينية، والملامح العامة لهذه التجربة ومراحل تطورها، واستخدمت كذلك منهج تحليل النظم، من خلال التركيز على دور القيادة السياسية باعتباره عامل أساس في تطور وتقدم التجربةالديمقراطية وتطورها.

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية التالية: أن المتغيرات الإقليمية والدولية تؤدي وتمارس أثر في الدفع نحو عملية إصلاح سياسي، إذ تضغط هذه المتغيرات باتجاه خلق بيئة سياسية جديدة لكون تلك الإحداث مهدت وساعدت في التفكير بجدية الإصلاح السياسي حيث إن وجود النظام الدستوري، والانتخابات المنتظمة، ودرجة عالية من المشاركة الشعبية لا يلغي حقيقة أن التجربة الديمقراطية البحرينية لا تزال مقيدة، فالأسرة الحاكمة في البحرين هي اللاعب الأقوى في النظام السياسي، وهي التي تلعب الدور الأساسي في إدارة التجربة الديمقراطية، وصياغة أهدافها والتحكم بحدودها.

مؤشرات التحول الديمقراطي في مملكة البحرين:

طرأت متغيرات عديدة على البيئة السياسية الداخلية للبحرين ضغطت بقوة على النظام السياسي دفعته الى الأخذ تدريجياً ببعض الآليات الديمقراطية، ففي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين نشأت قوى المعارضة والتي كانت بارزة على الساحة السياسية ولها توجهات فكرية مختلفة عبر مراحل مختلفة، وفي السبعينيات من القرن نفسه كانت القوى الماركسية هي الابرز على الصعيد السياسي، وفي عام 1967 م كانت التيارات القومية التي نشطت خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وعليها تراجع النموذج القومي في البحرين [1]. فقد يرغب النظام السياسي في إحداث تحول في نظامه الاجتماعي او المجتمع في تحقيق قدر من التحول غير ان الامر يتوقف على نمو أرده "قابلة بالتغيير وراغبة فيه" ويتم التعبير عنها بإرادة سياسية تلتزم بالإصلاح الجذري الشامل الذي يمس جميع جوانب الحياة الاجتماعية دون استثناء [2].ولا بد أن ندرك أن سقوط الاتحاد السوفيتي السابق والكتلة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة بعد عام 1990 أدى الى اجبار العديد من الأنظمة السياسية في العالم الى "التغيير والاصلاح" والانفتاح السياسي والديمقراطية ، ورافق بعد ذلك

حدوث أزمة الخليج العربي مما دفع الى الحوار من الداخل وتقديم تنازلات من "السلطات الحاكمة" في دول المنطقة خاصة ، وعدم تفعيل المواجهة بين الدولة والمجتمع ، ثم الازمة الاقتصادية التي شهدها العالم والتحرك الشعبي للمطالبة بإعادة الدستور والعمل فيه وتفعيله[3]. في16 كانون الاول عام 1971م كان الاحتفال بالعيد الوطني لدولة البحرين وأعلن الأمير (عيسى بن سلمان آل خليفة) بيان رسمي للشعب البحريني يعبر عن رغبته بتكليف مجلس الوزراء بوضع دستور متطور وحديث للبحرين يضمن تطبيق مبادئ ديمقراطية صحيحة، وفي بيانه أشار أن الحكومة ستصدر مرسوما ينظم طريقة إصدار الدستور الذي سوف يوضع حيز التنفيذ في نهاية عام 1972م، وتنفيذا لذلك عين الأمير لجنة تحضيرية كلفها بأعداد مسودة للدستور الحديث متكونة من اربعة وزراء، وبعد اجتماعات دامت بضعة شهور أعدت اللجنة الوزارية مسودة دستور البحرين وأوصت مجلس الوزراء بدراسة مشروع الدستور بوضع خطة زمنية ثم عرضه على الشعب لمناقشته وإقراره عن طريق (مجلس تأسيسي) منتخب [4].

ثم اصدر الأمير في حينها على ضوء ذلك مرسوماً يقضي بإنشاء (مجلس تأسيسي) لأعداد دستور للدولة، ثم صدّر مرسوماً آخر يخص أحكام الانتخاب المجلس التأسيسي والصادر في حزيران عام 1972م وجاء فيه "ينشأ مجلس تأسيسي لوضع مشروع دستور البلاد، ويتألف من 22 عضواً ينتخبهم الشعب بطريق الانتخاب العام السري المباشر ومن عدد لا يزيد عن 10 أعضاء يعينون بمرسوم، ويكون الوزراء أعضاء في المجلس بحكم مناصبهم"[5]. وعلى (مجلس الوزراء) خلال اربعة أشهر أعداد مسودة مشروع الدستور من تاريخ العمل بهذا القانون ويعرضها على المجلس التأسيسي فور اجتماعه، وينجز المجلس مهمته في إقرار المشروع النهائي للدستور في موعد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ اجتماعه ثم يعرض المشروع للتصديق عليه وإصداره [6].

وبعد الاستقلال من الاحتلال البريطاني وتولى الشيخ (عيسى بن سلمان) امارة البحرين بينما اصبح شقيقه خليفه بن سلمان رئيساً للوزراء عام 1971 م لترسيخ نظام دستوري تقوم عليه الدولة الحديثة، ثم تبعه قيام الامير بتعيين لجنة تحضيرية متكونة من أربعة اعضاء تتولى مهمة اعداد مسودة الدستور بعد ان يناقشه مجلس تأسيسي يتألف من 22 عضو من اصل42 منتخبين انتخابا مباشراً، فيما بعد اجراء تعديلات على الدستور تم اقراراها عام 1973 م وتضمن الدستور العديد من المبادئ[7].

1 - عروبة البحرين واسلاميتها وشعبها واقليمها جزء من الوطن العربي الكبير ودين الدولة هو الاسلام والمصدر الرئيس للتشريع.

2- ديمقراطية نظام الحكم وممارسة السيادة تكون للشعب وفصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.

واستناداً الى هذه الوثيقة الدستورية نظمت انتخابات برلمانية عام 1973 م لانتخاب اعضاء المجلس الوطني ولم يمنح للمرأة حق الترشيح والتصويت في هذه الانتخابات ولم يستمر المجلس طويلاً نتيجة توترات داخلية حصلت عام 1974 م والتي ادت الى قيام الامير بحل المجلس عام 1975 م وذلك بسبب الدعاوي الكثيرة منها صعوبة التعاون بين السلطتين (التنفيذية والتشريعية) وتجنب البلاد مخاطر الانقسام والفتنة وتم تقليص البعض من مواد الدستور فيما يتعلق بالحريات المدنية ،مما اوجد فراغاً دستورياً وتشريعياً في الدولة ،ومن خلال هذا التاريخ دخلت الحياة السياسية في البلاد حالة من الجمود في ظل استمرار العمل بقانون أمن الدولة واحتكار العملية السياسية من قبل الامير[8].

أولاً/الاحتقان والانفراج السياسي:

ادت ازمة الخليج عام " 1990 -1991" (وهي حرب خاضها تحالف دولي بـ ‘‘قيادة الولايات المتحدة الامريكية" إثر غزو النظام العراقي -بزعامة الرئيس الاسبق صدام حسين للكويت 1990 بعد اتهامه لها بسرقة نفطه العراق والتآمر ضده. دامت

الحرب 40 يوما، وأدت إلى إخراج القوات العراقية من الكويت، وتدمير القدرات "العسكرية والاقتصادية" العراقية، وفرض حصار قاسٍ على الشعب سبّب مأساة إنسانية كبيرة دامت سنوات)[9]. الى تفعيل الحراك السياسي ليس في البحرين فقط بل في كل دول الخليج، حيث رفعت المعارضة السياسية عريضة الى الملك عام 1992 م وتضمنت مطالب عدَة منها:[10]

اولاً -اعادة العمل بالدستور كما كان سابقاً.

ثانياً-اعادة المجلس الوطني المنتخب الذي تم حله عام 1975 م، والغاء قانون (أمن الدولة) والعفو عن كل السجناء السياسيين والمبعدين

واستجابة لذلك أعلن امير البحرين بمناسبة العيد الوطني للأمارة عن عزمه بأنشاء مجلس شورى وإصدار مرسوم اميري في27. 12. 1992 م بتعيين اعضاءه والذي بلغ عددهم 30 عضوا وتم زيادتهم الى 40 عضواً موزعين بين الطائفتين السنة والشيعة وهذا الجهاز عد مساند للسلطة التنفيذية.

وشهد عام 1994 توتراً ملحوظاً بين "السلطة والمعارضة" في البحرين وترافق ذلك مع تدهور الوضع الاقتصادي بعد ازمة الخليج العربي "1990-1991" وتأثيرها على الوضع الاجتماعي وانتشار البطالة بين فئة الشباب ومجيء العمالة الاسيوية خاصة ومنافسة "العمالة الوطنية في فرص العمل وهذا الوضع دفع الى الانفجار في نهاية 1994 , وبسبب المواجهات اعتقلت السلطة الشباب وقوى المعارضة التي هرب البعض منها الى لندن خوفاً من السلطة ، وتشكلت منظمات سياسية في الخارج طالبت ب" الحريات وإعادة الروح للدستور والافراج عن المعتقلين وحل مشكلة التجنيس والجنسية وعودة المبعدين، ومشاركة المرأة وكبح جماح السلطات الامنية وخصوصا المسؤول البريطاني أيان هندرسون" [11]. وقد استجاب البرلمان الاوروبي لنداءات وفد مشترك من المعارضة تشكل من عدد من الاتجاهات اليسارية والاسلامية، وأصد البرلمان الاوروبي قرارا في 15 شباط 1995 أعلن فيه مساندته لمطالب "الحركة

الديمقراطية" في البحرين، وأدان اعتقال الناشطين وتعذيبهم، كما طالب بمحاسبة هند رسون وهو "المدير العام للأمن العام ورئيس المخابرات آنذاك البريطاني.[12]

ثم شهدت البحرين اضطرابات واعمال عنف واحتجاجات في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين من قبل المعارضة وتحديداً الشيعية منها ، ففي عام 1995 قدمت (الحركة الاسلامية) لتحرير البحرين وهي (احدى قوى المعارضة السياسية) عريضة طالبت الامير بوقف استخدام الرصاص الحي لتفريق المتظاهرين ووقف الاعتقالات الجماعية وعمليات الدهم غير القانونية واطلاق سراح الموقوفين وتوفير فرص عمل وايجاد حل سلمي وفتح باب الحوار ووقف تزايد العمالة الأجنبية مع مراعاة للجدل اعادة العمل بدستور البحرين وعودة المجلس الوطني وفتح مجال لحرية التعبير والحريات العامة ومشاركة المرأة البحرينية، وفي عام 1999 م رفعت مذكرة للأمير من قبل 300 شخصية تضمنت المطالبة بخلق حلول للاضطرابات السياسية في البحرين، وكانت الحكومة جابهت قوى المعارضة بالاعتقالات والعنف والمحاكمات فضلاً عن اتهام ايران بأنها وراء اعمال العنف الداخلية في البحرين[13].

الا ان الحكومة تحاول وبطرقها المختلفة ابقاء حالة التوازن بينها وبين المعارضة، الا أنه من جانب اخر لم تستطع انكار وجودها او اختزال افعالها عندما اخذت المعارضة في البحرين تشكل كتلة "نيابية وقاعدة شعبية" كبيرة على الحكومة البحرينية ان تحسب لها حساب عند اقدامها على عمل معين ضدها ، خاصة ونحن نشهد موجة اعتصامات واحتجاجات طالت مدن عديدة اخذت تطالب بالتغيير والاصلاح. وان لا يقتصر ذلك على تغيير التسمية من "دولة الى مملكة"، فيجب ان يكون التغيير شاملاً وفاعلاً وخاصة فيما يتعلق بأداء "السلطة التشريعية" وطريق الوصول اليها [14] ان عوامل العنف والتعصب يؤدي الى اللا تسامح وبالتالي تخلف المجتمعات التي تعيش في هذه الحالة، وقد عمدت السلطات السياسية التي حكمت هذه المجتمعات فترة طويلة على فرض نموذج معين وأيديولوجية معينة التي تتبناها

السلطة وإقصاء الافكار والنماذج والايديولوجيات الموجودة في المجتمع، ولهذا السبب نرى تأخر المجتمعات العربية والاسلامية مقارنة بالدول الغربية التي مرت بنفس الحالة لكنها تمكنت من إيجاد الحلول وتطبيقها على ارض الواقع وهذا كان السبب في تقدم المجتمعات ووصولها الى الاستقرار والتطور [15]

ففي عام 1999 م تولى الشيخ (حمد بن عيسى ال خليفة) بعد وفاة والده مقاليد الحكم في البحرين وكانت أولى مهامه الدفع نحو الاصلاح السياسي والتي اعادة الاستقرار في البحرين وأتخذ خطوات سريعة نحو التحول الديمقراطي وكان الاصلاح المدخل الحقيقي لا نجاز اهدافها وقد اتخذ عدة اجراءات[16] :

1-اصدار العفو العام عن السجناء السياسيين واعادة المنفيين وحل مشكلة البدون واعطاء الجنسية لكل من يستحقها.

2-الغاء قانون الدولة ومحكمة امن الدولة واصدار ميثاق العمل الوطني بعد استفتاء شعبي وانشاء المجلس الاعلى للمرأة.

3- انضمام البحرين الى العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الأنسان.

وأصدر الأمير مرسوماً أميرياً بتشكيل (حكومة جديدة) برئاسة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، وفي نهاية عام 1999 م أعلن أيضاً إحياء نظام الانتخابات البلدية وأعلن مجلسان "نيابي ومنتخب" انتخاباً مباشر حراً ويتولى المهام التشريعية مجلس شورى معين يضم أصحاب الاختصاص والخبرة، وفي شباط عام 2001 تم إلغاء محكمة أمن الدولة وقانونها المثير(كون ان احكامها كانت عرفية) والغاءها (كان مطلباً رئيساً للمعارضة في الداخل والخارج ويعتبر خطوة على طريق تطبيق الميثاق الوطني[17]. ومرت تجربة الاصلاح البحريني بعدد من المحطات الرئيسة كان اكثرها تأثيرا في شباط 2001 م هي مرحلة (الميثاق الوطني) التي تعد الاساس الذي بموجبه انطلقت تجربة الاصلاح السياسي ، حيث ضمت مجموعة من المبادئ اعتبرت المرجع المعتمد لمجموعة اسس التي قامت التجربة

عليها ، حيث اصدر الملك حمد حزمة من التعديلات الدستورية منها الامر الملكي رقم (1) الامر الملكي لعام 2002 م بشأن "التنظيم السياسي لمملكة البحرين" [18].

وفي آذار 1999 اخذ الشيخ حمد عدد من الخطوات الهادفة لإحداث انفراج طبيعي في العلاقة المتأزمة بين الحكومة والقوى المعارضة، ومن خلال الكلمة التي ألقاها الامير ابدى رغبته في اتباع سياسة أكثر انفتاحاً خلال افتتاح دور الانعقاد الجديد لمجلس الشورى في 3 تشرين الاول 1999. وفي 27 ايلول/ 2000 صدر الأمر الأميري رقم 29 لعام 2000 بإعادة تشكيل مجلس الشورى مع التعهد بأن يكون تشكيله ابتداءً من خلال الدورة القادمة عام 2004 بـ(نظام الانتخابات الحر المباشر)[19]. وقررت البحرين تعيين أول سفيرة في الخارج" هيا بنت راشد آل خليفة" سفيرة البحرين في باريس، وأعلن الامير حمد آل خليفة إحياء نظام الانتخابات البلدية" بمشاركة المرأة مشدداً على التمثيل البرلماني الشعبي، ودعا في كلمة له البحرينيين للتعبير بشكل حر، ومناشدة المسؤولين في الحكومة بقبول النقد البناء[20].

وضمت التشكيلة الجديدة للمجلس ولأول مرة ممثلين عن جميع شرائح المجتمع، واصبحت المرأة عضواً بـ(مجلسين) الجديد بحيث تم تعيين 5 سيدات من أعضاء المجلس والذي يبلغ 40 عضواً ثم أجرى الشيخ حمد في 17 نيسان 2001 تعديلاً وزارياً يضم 11 وزيرا جديداً وتم تشكيل حكومة جديدة في 11 تشرين الثاني شملت 6 وزراء جدد؛ وقد حظي التشكيل الوزاري بأهمية كبيرة لأنه يعد محطة بارزة في المشروع الاصلاحي لأن حجم التغيير ظل صغير على عكس ما كان مطروحاً قبل اعلان الحكومة كما ان التغيير لم يشمل الوزارات السيادية [21] .وأن عملية الاستقرار الناجحة في الحكومة تعتمد عل انشاء نظام يؤسس شبكة سياسية توزع السلطة والفوائد على جميع مكونات السلطة بطريقة متوازنة[22].

وتضمن الميثاق المشار اليه المبادئ الآتية [23]:

1- انشاء برلمان يتم انتخابه بالانتخابات المباشرة الحرة.

2- سيادة القانون واستقلال القضاء ومراعاة مبدأ الفصل بين السلطات.

3-كفالة الحرية الشخصية والمساواة بين المواطنين وحماية الحقوق الاساسية اهمها حرية العمل والاعتقاد والمشاركة في الشؤون العامة وتحسين مستوى الخدمات والانفتاح الاقتصادي وتأكيد دور القطاع الخاص، فأن مسار التحول الديمقراطي في البحرين واجه صعوبات عديدة سواء كانت على الصعيد الداخلي او الاقليمي او الدولي، واهم تلك الصعوبات هي التي على:

أ/الصعيد الداخلي: وتنوعت تلك الصعوبات الى:

1-أزمة الدولة الوطنية البحرينية: أهم الاشكاليات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في البحرين هي طبيعة الدولة الوطنية السائدة، وكانت هناك دائما مشكلة متأصلة تسمى"Small States" الدولة الصغيرة وبما ان البحرين اصغر دولة في الخليج العربي من حيث المساحة وغياب موانعها الطبيعية فهي تنطبق عليها القاعدة التقليدية الصغر خطر، فضلاً عن عدد سكانها لا يزيد على الوافدين بدرجة كبيرة ، ووفقاً لذلك تدار العلاقة بين الحاكم والمحكومين فيها بصورة مباشرة بحيث تنتشر التقليدية الديمقراطية والاشكال العرفية وتعد هذه الكتابات نوع من الديمقراطية المباشرة والتي يمارسها الشعب البحريني بنفسه دون اختيار ممثلين من خلال ما يسمى (نموذج الديوانيات)[24].

2-ا لتيارات السياسية المتشددة ومواجهتها: ظهرت في البحرين في السنوات الاخيرة على ساحة القوى السياسية ذات التوجهات الإسلامية المتشددة من خلال وجودها في المجالس النيابية في البحرين وقد تبنت افكار شديدة الجمود فيما يتعلق بالتحولات السياسية، وابداء توجهات داخل المجتمع تكون انفتاحيه، ويعتبر جزء من مثلث القلق السلفي في الخليج[25].

3- ضغوط القوى المعارضة: أدى حل "المجلس الوطني" عام 1972 الى تصاعد قوى المعارضة والتي نشأت خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن

الماضي، واختلفت التوجهات للقوى المعارضة على الساحة السياسية خلال هذه الحقبة من مرحلة الى اخرى، وكانت القوى الماركسية هي الاقوى طيلة فترة السبعينيات، أما خلال حقبة الثمانينيات كان التيار الشيعي هو الاكثر فعالية[26]. ومن ابرز التنظيمات الشيوعية في البحرين التي لعبت دوراً بارزاً خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، هي "جبهة التحرير الوطني" التي اعلن تأسيسها في شباط عام 1955م والتي ارتبطت بالعناصر الايرانية الحاصلين على الجنسية البحرينية [27]. أما القوى التي كانت نشطة في البحرين بشكل واسع خلال عقدي الخمسينيات والستينيات قد ضعفت في مطلع السبعينات والسبب يرجع الى اسباب عديدة منها الآثار السلبية التي افرزتها نكسة حزيران 1967م، وتحول الكثير من التيارات القومية الى المعسكر الماركسي [28]. وإن من السمات المميزة للمعارضة السياسية في البحرين "الفاعلية ومواصلة النضال" في سبيل التحول نحو الديمقراطية فالإصلاحات السياسية في البحرين كانت من أجل احتواء المعارضة التي لم تهدأ طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي[29].

4 -التوجه لإقرار التعددية الحزبية:

لا يخلو مجتمع من المجتمعات اليوم من التعدد والاختلاف سواء كان على المستوى القومي او المذهبي والأيديولوجي فضلاً عن مستويات التنوع والاختلاف، ويمكن ان يكون هذا الاختلاف والتنوع مصدرا للاستقرار والتقدم والرفاهية اذ ما كان توظيفه بصورة سليمة، ويمكن ان يكون مصدرا للنقمة وشيوع الانقسامات والتفتت والتخلف والحروب والجهل اذا أسيئ استخدامه وتوجيهه وتوظيفه، وقد عانت الكثير من المجتمعات في كافة بقاع الارض من المستوى السلبي للتنوع الى قيام الحروب الدينية والمذهبية والقومية والطائفية بين هذه الدول، بحيث وصلت هذه الدول الى قناعة الى ان التعصب والانغلاق وعدم التسامح ورفض الاخر هو السبب في كل الكوارث التي حلت في المجتمعات، فالقارة الاوربية لم تصل الى ما وصلت اليه اليوم من

تطور وتقدم الا بعد تبنيها لهذا المبدأ ونبذها للفكر المتطرف وذلك من اجل بناء ثقافة التسامح[30].

في ظل تجربة البحرين والتحول الديمقراطي وحالة الانفتاح السياسي، وعلى الرغم من غياب نظام الاحزاب السياسية في البحرين، أمر الملك السماح بإقامة جمعيات تمثل جميع اطراف الحركة السياسية في البحرين على اعتبارها تمثل أحد اهم شروط التمثيل السياسي للمجتمع، واقترح أتباع اسلوب الديمقراطية وترك قرار التحول للسلطة التشريعية، ويؤكد على اهتمام مراعاة أراء الشعب في كافة المشاريع الوطنية التي تمسهم مباشرة، والاعتراف الرسمي بوجود " المعارضة" والسماح لها بتكوين جمعيات أو احزاب سياسية والعمل في العلن [31]. وقد نتج من الاعتراف بوجود المعارضة بتأسيس أكثر من 20 جمعية سياسية والتي تشمل كافة التوجهات السياسية في البحرين، وقد تم تأسيس الجمعيات بموجب المرسوم بقانون رقم 21 لعام 1989، وهو قانون خاص بالجمعيات والأندية الاجتماعية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة وذلك بعد أن تم تجميد المادة 18 منه والتي تحظر على الجمعيات ان تعمل في المجال السياسي [32].

ثانياً/قوى المعسكر الإسلامي: وتعد القوى السياسية الاسلامية بجناحيها السنّي والشيعي ذات ثقل واضح في خارطة القوى السياسية البحرينية ، حيث ان خريطة القوى السياسية البحرينية تمثل[33]:

1-القوى الشيعية: وتشمل:

أ-جمعية الوفاق الوطني الإسلامية: تعد هذه الجمعية من أكبر الجمعيات المعارضة السياسية وأهمها في مملكة البحرين وقد تأسست رسمياً بعد اصدار الملك حمد بن عيسى ال خليفة العفو العام الذي اعقبه عودة القياديين من المنفى في لندن 7 تشرين الثاني 2001 ومقرها في مدينة المنامة[34].

ب- جمعية العمل الإسلامية: وهي الجمعية المعروفة باسم **"حركة أمل"** وهي واحدة من الجمعيات السياسية الإسلامية الشيعية الرئيسية في البحرين تأسست في 6 تشرين الثاني 2002 ومقرها مدينة المنامة ، ومن حيث الفكر والنهج السياسي تكون جمعية الوفاق الاقرب لها، وأفرادها يتبعون الشيعي الراحل محمد الحسيني الشيرازي ويعرف بالشيرازيين، ورئيس الجمعية الشيخ محمد علي المحفوظ ، تمثل تياراً يسمى التيار الرسالي وهي امتداد للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ، الذي عفي عن الزعيم الروحي للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين رجل الدين الشيعي العراقي هادي المدرسي نال حق اللجوء في البحرين في عقد 1970 ،وقاطعت الجمعية انتخابات 2002 وقررت المشاركة في انتخابات 2006 [35].

ج-جمعية الرابطة الإسلامية : وهي جمعية تمثل المذهب الشيعي تأسست 6 تشرين الثاني 2002 وتتبنى توجهات فكرية محافظة وهي اقرب الى الخط الرسمي. وقد فاز 5 من اعضائها في انتخابات المجلس النيابي العام2002 ولديها اعضاء في مجلس الشورى ورئيس الجمعية شفيق خلف[36].

د-جمعية الاخاء الوطني: تأسست هذه الجمعية في 29 حزيران2002 واهدافها تتلخص في دعم النهضة الوطنية الشاملة الاصلاحات السياسية في البلاد والدعوى الى التطبيق الكامل للدستور، وتفعيل الميثاق وتعزيز الوحدة الوطنية والدعوة الى التكافل الاجتماعي وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والمحافظة على هوية المجتمع الاسلامي وحقوق المرآة ورئيس الجمعية موسى غلوم الأنصاري [37].

د-جمعية الرسالة الاسلامية: جمعية تأسست في 9 اذار 2002 ورئيس الجمعية جعفر العلوي أكد ان المؤسسات الاسلامية هي التي تحافظ على استقرار المجتمع الاسلامي وضمان استقامته من الانحرافات وأعرب عن استعداد الجمعية لمد يد العون الى المؤسسات الاسلامية العاملة في مملكة البحرين [38].

2-القوى السنية: وتشمل

أ- جمعية المنبر الوطني الاسلامي: وهي جمعية تمثل الذراع السياسي لجمعية الاصلاح اخوان المسلمين واستحوذت الجمعية على قاعدة جماهيرية من التيار الاسلامي السني وشاركت في انتخابات2002 وانتخابات 2006 ضمن تحالف مع المنبر الوطني الإسلامي، ولها كتلة برلمانية والدكتور عبد اللطيف الشيخ رئيس الجمعية: وتأسست 13 اذار 2002[39].

ب-جمعية الشورى الاسلامية: جمعية تأسست في 6 نيسان 2002 ورئيس الجمعية عبد الرحمن عبد السلام، وهي تضم تياراً إسلاميا وسطيا وقيادتها من طلبة الازهر إضافة إلى ذلك بعض أعضائها من أصول عربية، وشاركت في انتخابات2002 و 2006 ورأست اللجنة التنسيقية للجمعيات السياسية[40].

ج-جمعية الأصالة: جمعية تأسست في 7 أيار 2002 وتعتبر الذراع السياسي لجمعية التربية الإسلامية والتي تمثل التيار السلفي في البحرين، شاركت الجمعية في انتخابات 2002 في مملكة البحرين وفازت مقاعد في مجلس النواب وشاركت في انتخابات 2006 ضمن تحالف مع المنبر الوطني الإسلامي أخوان المسلمين[41].

3-قوى المعسكر اليساري: وتضم جمعيات عديدة:

ا- جمعية العمل الوطني الديمقراطي: "وعد "وهي تنظيم سياسي وطني ديمقراطي بحريني، وتعد أول جمعية يتم الترخيص لها بعد المشروع الاصلاحي، تأسست هذه الجمعية 10 ايلول 2001 وتتلخص رؤية الجمعية في بناء وطن يحكمه القانون ويسود العدل والحرية والتقدم، ورئيس الجمعية عبد الرحمن محمد النعيمي[42].

ب- جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي: تأسست الجمعية في 30 أيلول 2001 ورئيس الجمعية أحمد الذوادي، وهي جمعية سياسية تأسست في مملكة البحرين بعد

بدء الاصلاحات السياسي والتي انطلقت في البحرين مع البداية الألفية الجديدة وتعد هذه الجمعية وريثة جبهة التحرير الوطني البحرينية، ولذلك تعد جمعية مفتوحة لأن اعضاءها من السنة والشيعة، لا يوجد فيها اي ملامح طائفية[43].

ج-جمعية التجمع الوطني الديمقراطي: تأسست في 5 مايو 2002، مدينة المنامة يكون مقرها وقد بلغ عدد المؤسسين 103 اعضاء من بينهم 17 سيدة[44].

د- جمعية التجمع القومي الديمقراطي: تأسست في 3 نيسان 2002 وتمثل أنصار حزب البعث العربي الاشتراكي في البحرين وتلقت تعليمها الجامعي في العراق في ستينات وسبعينات القرن المنصرم وتضم عدداً من الكفاءات السياسية والاقتصادية والطبية. وفي انتخابات 2002 الجمعية قاطعت الانتخابات ضمن التحالف الرباعي ورئيس الجمعية حسن العالي[45].

ك-جمعية الوسط العربي الإسلامي الديمقراطي: تأسست هذه الجمعية في 20 شباط 2002 والجمعية تعتبر جزء من تحالف 4 احزاب تعارض الحكومة مثل الوفاق الوطني الإسلامي وجمعية العمل الإسلامي وجمعية العمل الوطني الديمقراطي اليسارية اي تكون خليط بين الفكر القومي والفكر الإسلامي، ورئيس الجمعية حسن علي[46].

4-قوى المعسكر الليبيرالي: ويضم اهم الجمعيات منها:

أ-جمعية ميثاق العمل الوطني: وما يميزها تأسست من قبل رجال اعمال سنة وشيعة من الاسر المعروفة في 9 أذار2002 ورئيس الجمعية احمد جمعة المحرر الثقافي في صحيفة الايام ولم تفوز الجمعية بأي مقعد في انتخابات 2002 و2006 وعين الملك من أعضاءها 16 في مجلس الشورى عام 2002، تحالفت الجمعية جماعات ليبرالية اخرى مثل جمعية المنتدى والتي تناضل من اجل الحريات الشخصية.[47]

ب-جمعية الفكر الوطني الحر: وهي جمعية ليبرالية مناصرة للتوجه الرسمي، وتأسست في 7 أيلول وعدد من أعضائها تم اختيارهم في مجلس الشورى. وتضم

الجمعية عددا من الوجوه النسائية وتبنت فكرة "التمكين السياسي للمرآة" في الجمعيات السياسية ورئيس الجمعية ليلى رجب [48]

ج-جمعية التجمع الوطني الدستوري: تأسست هذه الجمعية في 2 أيلول 2002 وتهدف إلى نشر الوعي بمبادئ الدستور وميثاق العمل الوطني وتقوية الاواصر بين المواطن والقيادة وتدعيم الوحدة الوطنية، ورئيس الجمعية خالد الشمري[49].

د-جمعية المنتدى: وهو تجمع سياسي بحريني يتكون من "أكاديميين وصحفيين ورجال أعمال" لتعزيز الليبرالية في البحرين، تأسس المنتدى في عام 2001 لتوفير مكان لليبراليين لمناقشة في كيف يمكن مواجهة التحدي المتمثل في "الهيمنة الدينية المتطرفة" في الحياة السياسية والتي كانت نتيجة لعملية التحول الديمقراطي في البحرين، وكان الإسلاميون "الشيعة والسنة" الأفضل تنظيما والأكثر شعبية، ورئيس الجمعية "عادل فخرو " نائب رئيس مجلس إدارة جريدة " أخبار الخليج"[50].

ثالثاً/ أحداث العنف في البحرين

انفجرت أحداث العنف عندما اعتقلت الحكومة عالم الدين الشيعي "علي سلمان" عندما كان نشاطه ملحوظ في حملة التوقعات على عريضة "شعبية تطالب بالإصلاح" [51]، والذي ساهم في تأزم العلاقة بين الحكومة والمعارضة هو أتخاذ الحكومة إجراءات عدة ضد المعارضة [52], منها اعتقال كبار رجال الدين الشيعة (الشيخ عبد الأمير الجمري) والقيام بعملية اعتقال واسعة بين الطلبة، وقد مهدت هذه الاجواء تفجير احداث عنف واسعة نهاية عام 1994م[53]. واستمر تدهور الاوضاع الامنية بشكل كبير في بداية الشهور الاولى من العام 1996، واتخذت الحكومة عدة اجراءات استثنائية أبرزها [54]:

1-انشاء "محكمة أمن الدولة العليا" احكامها غير قابلة للاستئناف.

2-انشاء"المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية" والهدف منها إضعاف المؤسسات الدينية الشيعية، واحكام الرقابة على الخطب الدينية في المساجد.

3-تأسيس "قوة للحرس الوطني" لتطبيق اجراءات الأمن.

رابعاً/ الوعي السياسي للمجتمع البحريني:

يقاس تقدم المجتمعات سياسياً دائماً في وعيها السياسي وهو الذي يساعدها على تطوير تجربتها الديمقراطية ويساهم في اثراء الحراك السياسي الذي تتمتع به، فمثلاً لا يمكن ان تكون هناك مشاركة سياسية في اي عملية سياسية دون ان يكون هناك وعي للأفراد يحثهم للتصويت أو المشاركة أو حتى الترشيح، وكذلك الحال بالنسبة للجمعيات السياسية لا يمكن ان يكون لها دور فاعل ومؤثر في المجتمع دون ان يتمتع افرادها بـ"الوعي السياسي الناضج".

ويتكون الوعي السياسي في اطار زمني معين وتساهم في تشكيله مجموعة من العوامل والظروف مثل : يقاس تقدم المجتمعات سياسياً دائماً في وعيها السياسي وهو الذي يساعدها على تطوير تجربتها الديمقراطية ويساهم في اثراء الحراك السياسي الذي تتمتع به ، فمثلاً لا يمكن ان تكون هناك مشاركة سياسية في اي عملية سياسية دون ان يكون هناك وعي للأفراد يحثهم للتصويت أو المشاركة أو حتى الترشيح , وكذلك الحال بالنسبة للجمعيات السياسية لا يمكن ان يكون لها دور فاعل ومؤثر في المجتمع دون ان يتمتع افرادها بـ"الوعي السياسي الناضج".

ويتكون الوعي السياسي في اطار زمني معين وتساهم في تشكيله مجموعة من العوامل والظروف مثل: طبيعة التجربة السياسية التي تشهدها الدولة فعلى سبيل المثال إذا كانت الدولة لا تتبع نهجاً ديمقراطياً فالوعي السياسي لمواطنيها يكون وعياً محدودا وبهذا تحتاج الى وقت طويل لكي تستوعب التغيرات السياسية التي يمكن ان تحدث في أي وقت، أما بالنسبة للأنظمة غير الديمقراطية فأن **المشاركة** السياسية تمتاز بفقدان الدافع لدى الأفراد للمشاركة السياسية سواءً كانت انتخابات أو مجلس نيابي بسبب الافتقار الى الوعي السياسي الكافي للمشاركة ولاعتقاد الفرد التام بعدم جدوى لمشاركته اصلاً ففي مملكة البحرين يختلف الوعي السياسي لديهم باختلاف

الظروف التي مرت بها الدولة، فقبل البدء بالمشروع الاصلاحي للملك حمد بن عيسى في العام 2001 كانت السياسة السائدة في البحرين مختلفة عما عليه الآن والسبب يرجع الى اختلاف الظروف التي تساهم عادة في تشكيل الوعي السياسي نفسه، فعند تحول النظام السياسي في دولة البحرين الى ملكية دستورية تضمن للمواطنين حقوقهم السياسية المختلفة من حيث الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني إلى حق المشاركة في الانتخابات بالترشيح والانتخاب، وحق الرأي وحق التعبير وغيرها من الحقوق[55].وتشير معدلات التنمية البشرية لدولة البحرين حسب برنامج الأمم المتحدة السنوي الإنمائي تقريره بشأن مؤشر (التنمية البشرية في العالم)، حيث احتلت مملكة البحرين "المرتبة 35" على مستوى العالم، والتي تقدمت بـ(7) مراكز كاملة مقارنةً بآخر نسخة من التقرير في العام 2020م في حين احتلت "المرتبة الثانية "عربياً على مستوى الدول العربية[56]. ويبقى التعليم المحرك الاساسي في عملية التغيير وذلك لاهتمامه بـ"تغيير الانسان صانع هذا التغيير" وهو الشرط الاساسي لأي تغيير اجتماعي[57].

حيث ان مقدار التعليم ارتفع وانخفضت نسبة الأمية وارتفاع معدلات التنمية وهوما يساهم في تنامي درجات الوعي السياسي والثقافي وهم شرائح مجتمعية مختلفة ونخب جديدة مكونة من تكنوقراط ومتعلمين ومثقفين سواء أساتذة جامعات والمفكرين أو صحفيين أو رجال أعمال والتي بدأت بالبروز على الساحة البحرينية، وارتبطت بفكرة تقديم (العرائض) والتي قام بها مجموعة من المثقفين ذات الاطياف السياسية المتعددة والتيارات الفكرية المتعددة والتي طالبت بالتحول نحو الديمقراطية وبالتالي فان واحدا من ابرز الاصلاحات في مملكة البحرين هو اتساع مساحة الطبقة الوسطى الجديدة مع الاستمرار في مساحة حجم الطبقة في التمدد مع مرور الوقت، ويرجع الفضل في ذلك الى زيادة نسبة التعليم وخاصة التعليم الجامعي، حيث تزايد عدد الخريجين الجامعات والمبعوثتين الى الخارج، حيث اصبحت ركيزة اساسية في

التحول الذي تشهده الدولة، وفي البداية طرحت هذه الفئات مطالب اقتصادية واجتماعية ولم تتوقف عند هذا الحد عادة، فعقبها مطالب سياسية تتعلق بإحداث إصلاحات دستورية وتفعيل المشاركة السياسية وتكريس مبدا الفصل بين السلطات وإجراء الانتخابات الدورية، وتمكين دور المرآة وتفعيل دور المجتمع المدني عبر تأسيس النقابات المهنية والجمعيات الاهلية، واحترام حقوق الانسان، وتكريس مبدأ المواطنة كأساس للعلاقة بين الحاكم والمحكوم [58].

خامساً/ اشكالية الأقليات وتفادي حالة العنف:

خلال عقد التسعينيات القرن الماضي اتسمت الاوضاع الداخلية في البحرين باتخاذ مشكلة العنف فيها منحى خطيراً حيث وصلت إلى درجة غير معتادة وأصبحت تمثل تهديدا واضح للاستقرار السياسي وإن أحد أسباب الاصلاحات السياسية في البحرين في ظل تجربة التحول الديمقراطي هو الحاجة إلى مواجهة مشكلة استفحلت لسنوات طويلة وهي عدم تمثيل النظام السياسي لشرائح محددة في المجتمع وتحديدا المنتمين إلي الطائفة الشيعية، من خلال عملية إصلاح شاملة تضمن حقوق الأقليات وتمكنهم من الحصول علي نصيب عادل من السلطة والثروة وتتيح لها الاندماج والارتكاز علي رابطة المواطنة [59].

سادساً/ زيادة فاعلية منظمات المجتمع المدني: مع تولي الملك (حمد بن عيسى آل خليفة) عام 1999 حكم البلاد شهدت البحرين طفرة إصلاحية على جميع المستويات ومن ضمنها الجمعيات الأهلية، ففي بداية عام 2000 شهدت الجمعيات الاهلية تطور ونمو واضحاً في اعداد الجمعيات بحيث ارتفع عدد المنظمات الأهلية من 100 منظمة الى 200 منظمة خلال الاعوام (1999 - 2007)، وفي عام 2011 وصل عدد المنظمات الفاعلة والمشهورة إلى 484 منظمة، وفي عام 2019 أصبح العدد 566 جمعية اهلية من اجتماعية وإسلامية وشبابية ونسائية ومهنية وخيرية وجمعيات الفئات الخاصة فضلا عن الجمعيات الخليجية الأجنبية، وتركزت أنشطة

تلك الجمعيات على مجموعة من المحاور أهمها تمكين الفئات المستهدفة من توسيع مشاركتها العامة بشكل تطوعي سواء كانت المشاركة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، وكان تفاعل الجمعيات مع محيطها المجتمعي هو العامل المهم في اكتساب هذه المنظمات مصداقيتها وفعاليتها، وكلما اتجهت هذه المنظمات إلى تلبية احتياجاتها الأولية لمجتمعاته أثبتت جدواها وضرورة وجودها وأن مثل هذه المنظمات يجب أن يقوم بدور الوسيط بين الدولة والمواطن[60]. ومن الممكن صياغة عدة توصيات تكون مقدمة لإصلاح حقيقي ضروري للمجتمع المدني في البحرين وهي توصيات تتعلق بوضعية الأطر القانونية لمنظمات المجتمع المدني والأطر العامة لعمل منظمات المجتمع المدني منها وهي[61]:

1- الالتزام بالأساليب الديمقراطية وذلك من خلال تنظيم وإدارة شؤون الجمعيات الأهلية شرط ان تلتزم جميعها بتطبيق احكام القانون الذي يخص انتخاب مجلس ادارة الجمعية عن طريق الاقتراع السري والالتزام بأسس الشفافية والمسائلة في ممارسة انشطتها ومعالجة الخلافات بأساليب ديمقراطية ومؤسسية.

2- العمل من أجل تصحيح صورة الجمعيات الأهلية لدى المجتمع.

3-تعزيز الجمعيات الاهلية لقنوات وسائل التواصل مع المجتمع من خلال تعريف الجمعيات وانشطتها والعمل من اجل اجتذابهم والانضمام إليها.

4- العمل بفاعلية وذلك من اجل تطوير الموارد المالية الذاتية للجمعيات عند توافر ذاتية للتمويل ويعزز ذلك من استقلالية الجمعيات ويمكنها من تحقيق التأثير المطلوب في مجتمع البحرين.

5- تفعيل جهود الشراكة مع بعض المؤسسات الحكومية والوزارات ومن أجل معالجة القضايا التي تواجه المجتمع كما يجب ان تتكامل جهود الجمعيات مع اجهزة الدولة.

6- تفعيل جهود التنسيق بين الجمعيات العاملة في نفس المجال، والتشجيع على

الاندماج عن طريق اتحادات نوعية بين الجمعيات وهذا بدوره يقلص من مظاهر الازدواجية والتكرار في الفعاليات.

7-هناك قيم مشتركة تقع على عاتق الدولة والجمعيات الأهلية وجميع القوى الاجتماعية الفاعلة والمؤثرة بشكل واضح بنشر واشاعة قيم الثقافة الديمقراطية بمختلف فئات المجتمع، فقيم المبادرة والمشاركة والاعتدال والتسامح وسيادة القانون هي بطبيعة الحال تمثل بنية ثقافية للجمعيات الأهلية ومختلف المنظمات التي يشملها المجتمع المدني وهو ما يوثق من عملية التحول الديمقراطي التدريجي في البحرين ويساهم في بناء الدولة الحديثة.

8- مبادرات وسائل الاعلام ومؤسسات التعليم من خلال دعم نشاط الجمعيات الأهلية من خلال تغطية انشطتها ونشر الوعي بأهمية العمل التطوعي لأنه يمثل جوهر المجتمع الحديث.

9- توفير الدعم المالي الحكومي المخصص للجمعيات الأهلية ولو كان لمدة التأسيس فقط مع مساعدتها على تطوير مواردها المالية الذاتية من دون وضع اسبقية أو نوع النشاط في الاعتبار.

سابعاً/ الأوضاع الإقليمية: يقصد بالعامل الإقليمي هو تأثير البيئة الإقليمية لما تتيح من ضغوط غير مباشرة إلي دعم التحول الديمقراطي، والتي تكون نتاج صراعات إقليمية أو ثنائية، أو وجود عسكري أجنبي مباشر، أو نفوذ سياسي قوي لدولة إزاء أخرى، ومن أبرز التفاعلات الإقليمية التي أثرت في مسار التحولات الديمقراطية التي شهدتها البحرين:

1- التأثر بالتطورات الخليجية بوجه عام: تشهد منطقة الخليج تفاعلات وتأثيرات سياسية متبادلة عابرة للحدود بين دول الخليج ، فمثلاً أن زيادة المد الانفتاح السياسي في دولة معينة، يتم استيعاب جانب منه بحالة مد سياسي في دول أخرى، وهو وضع يمكن إرجاعه إلى ما يسميه البعض بـ"ظاهرة النفاذية"، بمعنى تعرض دولة أو

مجتمع لتأثير صادر من دولة أخرى دون تعمد او قصد، أو ما يسمي بقوة المثل أو المحاكاة . "demonstration effect"، ومن ثم فإن سرعة الانفتاح السياسي في بعض دول الخليج العربي مقارنة بدول أخرى هو أمر له انعكاساته واضحة ومحتملة على الأوضاع الداخلية في هذا البلد أو ذاك سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر، لا سيّما عندما يقارن الشعب وضعه بما حدث في دول مجاورة له، فعند بداية هذا العقد بدأت تتبلور مطالب "الإصلاح السياسي" في جميع دول مجلس التعاون بدرجات متباينة، وتعد البحرين من أكثر دول "مجلس التعاون الخليجي" التي مرت بتطورات متوالٍ حيث اقترنت عملية التحول بصدور دستور وبتغيير القيادات السياسية, فالتوجه بشكل عام في منطقة الخليج يتجه نحو مزيد من الديمقراطية وتوسيع مجال المشاركة السياسية (62).

2- تداعيات التحولات الداخلية الإيرانية: كشفت اضطرابات وأحداث العنف التي شهدتها البحرين على طول فترة التسعينيات مدى الارتباط بين التحالف داخل الجماعة السياسية والتحالفات الإقليمية بين "إيران والمعارضة البحرينية" ، فالمتغير الإيراني يعد بمثابة إعطاء دفعة "للراديكالية الشعبية" في أغلب دول الخليج لاسيما البحرين التي يوجد بها أغلبية شيعية، وقد أدى ذلك إلي ردة فعل مضادة من قبل النظام الحاكم من خطورة توجه طائفة الشيعة بأعمال عنف سياسيا، وعدم الثقة فيها واعتبارها طابورا خامس يهدف إلي قلب نظام الحكم البحريني وخاصة مع ترديد الدعوة الإيرانية القديمة البحرين جزء لا يتجزأ من إيران، فضلاً عن تصاعد ما يسمي بـ "تصدير الثورة" لمدة من الزمن تظهر تارة وتخفت تارة أخرى. وأن المنظمات الشيعية تبرز بوصفها الأكثر قوة ونفوذا والسبب يرجع **الى** تركز النسبة عدم تمثيلهم سياسيا بقدر يماثل كثافتهم السكانية، والدور المحوري لرجال الدين الشيعة، ومن هنا يعتبر شعور التهديد الخارجي عنصرا لتحريك الاتجاه ودافعاً نحو الانفتاح السياسي الداخلي.

3- التحولات الديمقراطية في الدول العربية: تؤثر البيئة الإقليمية العربية بشكل فعال ومباشر في الأوضاع الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تؤثر محدودية الديمقراطية علي المستوى العربي، فنجاح التجربة الديمقراطية في اي بلد عربي يمكن أن يساعد علي انتقالها إلى بلاد عربية (63).

لاسيما مع تولي قيادات شبابي تكون السلطة في عدد من الدول العربية من خلال الانقلاب السلمي كما هو الحال في "قطر"، أو نتيجة لوفاة الحاكم كما هو الحال في الأردن والبحرين و وسوريا والمغرب، وأن الحكام الجدد الذين تولوا السلطة في البلاد العربية فقد اتخذوا إجراءات لزيادة مساحة" الانفتاح السياسي"، وإن كانت بدرجة أكبر وأسرع في البحرين (64).

ثامناً/ المتغيرات الدولية: هناك مؤثرات دولية عديدة دفعت مملكة البحرين في التحول نحو الديمقراطية، مثل:

1- الثورة في الإعلام والمعلومات والاتصالات: إن نوعية مطالب وطموحات الفرد في البحرين تغيرت بفعل التأثير المتزايد لوسائل الإعلام في "عصر العولمة" الذي اصبح ينقل تجارب المجتمعات المختلفة منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية علي الهواء مباشرةً بما يصعب وضع أية آلية معه للرقابة الفعالة علي هذه الاعلام المنتشر عبر الأقمار الصناعية، فالعالم اصبح يشهد ظاهرة غير مألوفة من قبل وهي الفضاءات ت المفتوحة، وهذا أمر جديد لم يكن معروف من قبل، ومن ثم إن مسألة التحول الديمقراطي لم تعد مسألة داخلية وآثارها قد تمتد لبلدان أخرى (65).

أن ثورة المعلومات والاتصالات تشكل دعما لتنظيمات المجتمع المدني والمعارضة السياسية في البحرين، حيث تمكنت قوى المعارضة الاتصال والتواصل بالعالم الخارجي بيسر وسهولة بعيدا عن رقابة الدولة، ويسمح لها بحشد رأي عالمي أو لفت انتباه دولي إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي يتورط بها النظام الحاكم, كما أن ثورة المعلومات تسهم في نقل الافكار والقيم والممارسات والمطالب الديمقراطية

من دولة إلى دولة أخرى، وهذا ما يعرف بنشر عدوي الديمقراطية عبر الحدود، وكل تلك التطورات لا تستطيع الأنظمة الخليجية أن تعزل مجتمعاتها ودولها عن تأثيراتها وتداعياتها، والبحرين ليست مستثناة من هذا الوضع [66].

2- الضغوط الخارجية: هناك أبعاد تشير الى حدود تأثير السياسة الأمريكية في عملية الاصلاحات السياسية في دول الخليج العربي، ومن بينها البحرين، والتي تفاقمت حدتها بعد أحداث 11 ايلول عام2001، لكن الحالة في البحرين تشير إلي عكس الاتجاه السابق، فالميثاق الوطني الذي يمثل **العمود** الفقري "للمشروع الإصلاحي" في البحرين بدأ طرحه في شباط 2001أي قبل وقوع أحداث 11 ايلول بسبعة أشهر، وإن كانت هذه الأحداث ساهمت في تسريع وتيرة التحول[67].

وفي 3 ايار 2012 صادق الملك (حمد بن عيسى) على مجموعة تعديلات دستورية بعدما اقرت من قبل مجلسي الشورى والنواب، وعليها ان هذه التعديلات جاءت تفعيلاً لمرئيات حوار التوافق الوطني حسب الاعلان الرسمي، وعلى الجانب الاخر المعارضة البحرينية استبقت التعديلات الدستورية بتاريخ 16كانون الثاني 2012 ورفضت أي تعديلات دستورية من دون اقرار شعبي/ واكدت المعارضة على عدة أمور.

1-يجب ان تكون حكومة منتخبة من قبل الشعب لا معينة وتكون المسائلة امام المجلس التشريعي الذي يعطيها الثقة او ينتزعها منها.

2-يجب ايجاد نظام انتخابي عادل. تشرف عليه هيئة وطنية مستقلة بعيدة عن اجهزة الدولة، وتكفل صوت لكل مواطن.

3-سلطة تشريعية منتخبة، ولها كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية.

4-سلطة قضائية في اطار مجلس قضائي مستقل ومحايد وكفؤة من جميع مكونات الشعب [68].

إن فكرة تحول النظام السياسي من نظام الإمارة إلى المملكة الدستورية كانت من أجل إعطاء واجهة جديدة للنظام السياسي يتجاوز فيها التركة الثقيلة التي عاشتها البلاد خلال العقود الثلاث التي مضت من منتصف عقد السبعينيات وحتى أواخر عقد التسعينيات من القرن العشرين، وبالرغم من تلك التطورات التي طرأت على الصعيد السياسي إلا انه يمكن القول بأن التحول نحو نظام المملكة الدستورية لم يقلص من صلاحيات (الأمير أو الملك) بل زاد منها، وذلك عبر التعديلات الدستورية التي طرأت على دستور عام 1973م والذي طرح كدستور عام 2002م.

الخاتمة:

مثلت قضايا الاصلاح في الخليج العربي مخرجاً من مخارج النظم الحاكمة في بلدان الخليج العربي لاستيعاب المطالب المجتمعية المتصاعدة، والوقوف عندها خشية الانقلاب على النظم السياسية في تلك البلدان، وان كانت العديد من العوامل الدافعة باتجاه الإصلاح سواء كانت (داخلية او خارجية) الا ان تلك الاصلاحات بقت تدور حول "المنح والكبح" بحيث تبقى بشكل هياكل تقليدية للنظم السياسية ولم تلبي مطالب المجتمعات في بلدان الخليج.

وكون البحرين الحالة الأبرز من بين حالات الخليج العربي كون ان عرفت المطالبات بالإصلاحات من وقت مبكر فضلاً عن وجود "جمعيات سياسية" تطالب بإحداث تغيرات تنسجم وطبيعة المجتمع البحريني وعلى الرغم من الشروع بالإصلاحات منذ مطلع "الالفية الثالثة" إلا ان تلك الإصلاحات لم تؤدي الى تقليص "الفجوة والقطيعة" بين نظام الحكم والشعب، وعلى الرغم من الزخم الذي قدمته مخرجات التغيير في الأنظمة السياسية العربية إلا ان الإصلاحات في البحرين تراجعت بفعل استخدام القوة ضد المعارضة السياسية إذ انها لم تؤدي إلى الإيفاء بمطالب المعارضة ولم تلبي احتياجها من الحرية والتغيير والتمثيل المتناسب مع التركيبة المجتمعية.

واخيراً يكمن القول أن تلبية مطالب المعارضة من خلال مضامين "الإصلاح السياسي دستورياً" يمكن ان يؤدي الى ترسيخ المواطنة الدستورية والاستقرار السياسي وبخلافه تظل الإصلاحات عبارة عن إجراءات تعمل بها الحكومة من أجل "ترسيخ السلطة وليس بناء دولة دستورية".

المصادر:

"الكتب العربية"

1. احمد السقاف، تطور الوعي القومي في الكويت، رابطة الادباء, الكويت, 1983،
2. احمد منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية,2009
3. أحمد هاشم اليوشع، معالم في الاصلاح الشامل, ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت
4. أيمن عبد الوهاب،"المعارضة الشيعية في البحرين"،ملف الأهرام الاستراتيجي، القاهرة، العدد 3، مارس 1996،
5. باقر سلمان النجار، صراع التعليم والمجتمع في الخليج العربي ، دار الساقي، بيروت،2003 ،ص119.
6. برهان غليون: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية سنة النشر .1992،
7. ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في الدولة والمجتمع بالعالم العربي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998.
8. جاسم يونس الحريري ،العلاقات الإستراتيجية بين العراق وحول مجلس التعاون الخليجي الماضي-الحاضر-المستقبل (2003-2020) ،دار الجنان للنشر والتوزيع ، بغداد،2017:

9. حسنين توفيق إبراهيم، "الانتخابات البرلمانية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي"، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997،
10. حسنين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية، اتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005،
11. خالد أحمد فياض، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين، معهد البحرين للتنمية، 2020،
12. صلاح أبو السعود- تطور الفكر السياسي والدستوري في مملكة البحرين - الطبعة الاولى -دار الكتب والدراسات العربية الاسكندرية-2016-
13. طارق الخضيري، "التطورات الجارية في أوروبا الشرقية ودلالاتها بالنسبة للوطن العربي" في "آفاق الديمقراطية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية" (القاهرة: دار المستقبل العربي، القاهرة)، 1991.
14. عبد العاطي محمد، "البحرين اختبار القوة والإصلاح"، الأهرام، القاهرة، 27مارس 1996.
15. فلاح المدرسي، " الشيعة في البحرين والاحتجاج السياسي"، السياسية الدولية، العدد 130 ,القاهرة,1997،
16. فلاح خلف كاظم الزهيري، مملكة البحرين ضغوط الداخل والخارج وخيارات المستقبل، المجلة السياسية والدولية، العدد 26-27، الجامعة المستنصرية، العلوم السياسية، 2015
17. الكسيس دي توكفيل) ترجمة امين مرسي قنديل (، الديمقراطية في أمريكا) القاهرة عالم الكتب الجزئيين الأول والثاني، بدون تاريخ
18. محمد حسين البحارنة ، التطورات الدستورية في البحرين وميثاق العمل الوطني ، مطبوعات الوفاق بحرين2013.

19. مفيد الزيدي ، مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين: من الإمارة إلى الملكية الدستوري، المستقبل العربي, العدد 270 2001 ,
20. مفيد الزيدي، التطورات السياسية الداخلية في البحرين1990-2002 ،مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية , العدد29، بيت الحكمة , بغداد،2014 ،
21. مفيد الزيدي، بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الاول من القرن العشرين، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1988 .
22. مفيد الزيدي، العلوم السياسية التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938-1971 , مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،أبريل2001.
23. نايف عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل ,ط1،مركز الخليج للأبحاث, جدة ، 2007 , .
24. نايف علي عبيد، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير، دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية، 1990-2005مركز الخليج للأبحاث، ط1 ،2007.
25. الوعي السياسي والتحديات المحلية، معهد البحرين للتنمية السياسية، 12 فبراير،2012.
26. جون اهرنبرج: المجتمع المدني – التاريخ النقد للفكرة) ترجمة: د. علي حاكم صالح، د. حسن ناظم، بيروت: المنظمة العربية للترجمة فبراير 2008.
27. وارد ج. ويارادا) ترجمة ليلى زيدان (، المجتمع المدني – النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.
28. جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مجلة، دار الفكر العربي، القاهرة ،1996 .

الصحف والمجلات:

1. جريدة الوسط، البحرين، العدد 5383، السبت 3 يونيو 2017
2. جريدة الوسط البحريني العدد 5384 السبت يونيو 2017
3. جريدة الوسط البحريني العدد294 الخميس 25 يونيو 2003
4. جريدة الوسط البحريني العدد74 الاثنين 18 نوفمبر 2002
5. جريدة الوسط البحرينية ، العدد 117412.
6. جريدة الوسط البحرينية، العدد 2244 - الإثنين 27 أكتوبر 2008م -
7. جريدة الوسط البحرينية، العدد33 ، الثلاثاء اكتوبر 2002.

البحوث والدراسات المنتشرة:

1. حسنين توفيق إبراهيم، "ثورة المعلومات والتحول الديمقراطي في العالم العربي"، كدراسات استراتيجية، القاهرة، العدد 139، مايو 17،2004.
2. حسنين توفيق إبراهيم، "مستقبل الأوضاع في العراق وانعكاساتها على دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة آراء حول الخليج، دبي، العدد الأول، مايو - يونيو 2004.
3. سهام سهيل الكتبي، التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، السنة (2)، العدد (257)، 2002.
4. علاء سالم، اضرابات الشيعة في البحرين أبعاد الازمة الدولة الوطنية في الخبرة العربية، مجلة السياسية الدولية، العدد 126، القاهرة، اكتوبر 1996،
5. على دريول محمد، الاصلاح في بلدان الخليج العربية: البحرين دراسة حالة، مجلة الدراسات الدولية بغداد، العدد 67 ،2016
6. محمد زباري مؤنس السبتي، التنمية السياسية في مملكة البحرين دراسة جغرافية سياسية، مجلة الخليج العربي المجلد (49)، العدد الاول, 2021 ,

7. محمد عز العرب، النخبة والاصلاح السياسي، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الاهرام،2012.
8. همسة قحطان خلف، الانتخابات البرلمانية البحرينية وأثرها في قيام الانتفاضة الشعبية، مجلة العلوم السياسية 2013، العدد 46.
9. ابتسام محمد عبد، الفدرالية واشكالية العلاقة بين المركز والاقليم في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعه بغداد، العدد 51، 2016.
10. احمد إبراهيم سيد احمد، الخلافة البحرينية الجديدة بين الثابت والمتغير، أمل هندي، التعددية السياسية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 46، 2013.

المواقع الالكترونية:

1. تقرير التنمية البشرية (2021-2022)HDR، الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة undp،بعنوان "زمن بلا يقين، حياة بلا استقرار" https://inp.journals.ekb.egl
2. جريدة الوسط، الموقع الالكتروني ، http://www.alwasatnews.com/elections/48.html
والموقع الالكتروني https://ar.wikipedia.org/wiki
3. الجزيرة نت، حرب الخليج الثانية.. الزلزال الذي عصف بمنطقة الخليج ، الرابط الالكتروني
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/11/7 /
4. عبد الرحمن محمد النعيمي، جمعية العمل الوطني الديمقراطي، دار الكنوز الادبية، بيروت، 2002

5. منصور الجمري، "ثلاثة اعوام على الانتفاضة : المعارضة في البحرين معتدلة ويجب فتح حوار معها لحل الازمة" https://al-wafa.net تاريخ الزيارة 2022/6/5

6. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، المنبر الديمقراطي التقدمي،

www. Altaqadomi. Org

7. جمعية الأصالة الإسلامية: AL Asala Socity.jpg, الرابط الربط الالكتروني: https://areq.net/m/

الكتب الأجنبية:

1. Batool Hussein Alwan, Ahmed Adnan Aziz, pluralism and tolerance and their impact on strengthening community building, Journal of Humanities and Social Sciences Studies, University of Jordan, Volume 46, Issue 2, Appendix 2, 2019

2. Hayder Abed Kaghim & Saeed Kadhim Mughamis, LIBERAL PEACEBUILDIHG IN IRAQ AFTER 2003 ACCORDING TO THE CONSERVATIVE MODEL :AN EVALUATION STUDY Education theory and practice ,Vol, 23,NO,LNorth Americen ,2023

3. Majeed Hameed. Baghdad Universit. " State-building y,2022 and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003. p.116

.المادة (1) من المرسوم بقانون رقم (12) بشأن أنشاء المجلس التأسيسي لأعداد دستور الدولة لسنة1972.

الهوامش

[1](1) فلاح خلف كاظم الزهيري ، مملكة البحرين ضغوط الداخل والخارج وخيارات المستقبل ، المجلة السياسية والدولية ، العدد 26-27، الجامعة المستنصرية ، العلوم السياسية ، 2015 ،ص ص170 ,172. وينظر مفيد الزيدي، بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الاول من القرن العشرين, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 1988 ، ص168.

(2) باقر سلمان النجار، صراع التعليم والمجتمع في الخليج العربي ، دار الساقي، بيروت،2003 ،ص119.

(1) مفيد الزيدي، التطورات السياسية الداخلية في البحرين 1990 -2002، مجلة الدراسات السياسية في بيت الحكمة، العدد29 , بغداد،2014، ص52.

(4) محمد حسين البحارنة ، التطورات الدستورية في البحرين وميثاق العمل الوطني ، مطبوعات الوفاق ، مملكة البحرين، 2013، ص2. وينظر الى: الكتبي ابتسام سهيل، التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية/بيروت السنة، 31 تموز 2000، العدد (257)، ص 225-227؛ واحمد إبراهيم سيد احمد، الخلافة البحرينية الجديدة بين الثابت والمتغير، مؤسسة الاهرام / القاهرة السياسية الدولية العدد (137)، يوليو 1999، ص195-196

(5) المادة (1) من المرسوم بقانون رقم (12) بشأن أنشاء المجلس التأسيسي لأعداد دستور الدولة لسنة 1972م.

(6) المادة (6) من المرسوم بقانون رقم (12) بشأن أنشاء المجلس التأسيسي لأعداد دستور الدولة لسنة 1972م.

(1) نايف عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل ,ط1،مركز الخليج للأبحاث, جدة ، 2007 , ص ص51 ,54.

(2) أحمد منيسي, التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين و سلطنة عمان و قطر، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2009 ، ص83.

[9] الجزيرة نت، حرب الخليج الثانية.. الزلزال الذي عصف بمنطقة الخليج ، الرابط الالكتروني / https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/11/7

(4) احمد منيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص83

(1) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مجلة، دار الفكر العربي، القاهرة ،1996، ص ص300 ,201.

[12] جريدة الوسط البحرينية، التحرك الشعبي يتعمق والمعارضة في الخارج تتوسع، العدد 2244 - الإثنين 27 أكتوبر 2008م -

(1) Hayder Abed Kaghim & Saeed Kadhim Mughamis, LIBERAL PEACEBUILDIHG IN IRAQ AFTER 2003 ACCORDING TO THE CONSERVATIVE MODEL :AN EVALUATION STUDY Education theory and practice ,Vol, 23,NO,LNorth Americen ,2023,p 64

(2) همسة قحطان خلف، الانتخابات البرلمانية البحرينية واثرها في قيام الانتفاضة الشعبية، مجلة العلوم السياسية كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد 2013، العدد 46، ص ص175 ,185

([15]) Batool Hussein Alwan, Ahmed Adnan Aziz, pluralism and tolerance and their impact on strengthening community building, Journal of Humanities and Social Sciences Studies, University of Jordan, Volume 46, Issue 2, Appendix 2, 2019.

(4) مفيد الزيدي، التطورات السياسية الداخلية في البحرين (1990-2002)،مصدر سبق ذكره، ص57 .

[1] مفيد الزيدي ، مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين: من الإمارة إلى الملكية الدستورية، المستقبل العربي, العدد 270 2001 , ص ص 13 ,14.

[2] على دريول محمد ، الاصلاح في بلدان الخليج العربية: البحرين دراسة حالة، مجلة دراسات دولية بغداد، العدد67، تشرين الاول _2016، ص6.

[3] ابتسام محمد عبد، الفدرالية واشكالية العلاقة بين المركز والاقليم في العراق ،مجلة العلوم السياسية، جامعه بغداد، العدد 51، 2016 ، ص33

(1) مفيد الزيدي،التطورات السياسية الداخلية في البحرين،(1990 -2002) ، مصدر سبق ذكره ص58.

(2) احمد منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية , مصدر سبق ذكره , ص(114).

(3) Muntasser Majeed Hameed.,2022. " State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after The Journal of Political Theory Political Philosophy and Sociology of Politics Politeia, 2003. p.116

(4) محمد زباري مونس السبتي ، التنمية السياسية في مملكة البحرين دراسة جغرافية سياسية ، مجلة الخليج العربي المجلد(49) , العدد الاول, 2021 , ص446.

(24) علي دريول محمد، مصدر سبق ذكره ، ص9.

(2) المصدر نفسه ,ص9.

(3) احمد السقاف ، تطور الوعي القومي في الكويت، رابطة الادباء, الكويت, 1983، ص ص15،17.

(4) مفيد الزيدي التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938-1971 , مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، 2000، ص303.

(5) احمد السقاف ، المصدر السابق, ص(303).

(1) محمد عز العرب ، النخبة والاصلاح السياسي في البحرين، مجلة الديمقراطية ، مؤسسة الاهرام،مجلد 10 ،العدد 40 الرابط الالكتروني https://gulfpolicies.org/2019-05-18 :

(2) جاسم يونس الحريري ،العلاقات الاستراتيجية بين العراق وحول مجلس التعاون الخليجي الماضي-الحاضر-المستقبل ،دار الجنان للنشر والتوزيع ، بغداد،2017،ص 33

(3) أحمد هاشم اليوشع، معالم في الاصلاح الشامل, ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ص27.

(32).أحمد منيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص16

(2). المصدر نفسه، ص18

(3) الجزيرة، جمعية الوفاق الوطني الاسلامية، 2011:

الرابطhttps://www.aljazeera.net/news/2011/3

(4)جريدة الوسط، الموقع الالكتروني ،

http://www.alwasatnews.com/elections/48.html والموقع الالكتروني

https://ar.wikipedia.org/wiki ,

([36]) جريدة الوسط ،البحرين ، العدد5383، السبت 3 يونيو 2017. الرابط الالكتروني:
http://www.alwasatnews.com/elections/66.htm
([37]) جريدة الوسط البحريني العدد74 الاثنين 18 نوفمبر 2002.الرابط الالكتروني:
http://www.alwasatnews.com/elections/52.html
([38]) جريدة الوسط البحريني العدد294 الخميس 25 يونيو 2003.الرابط الالكتروني:
http://www.alwasatnews.com/news/318363.html
([39]) جريدة الوسط البحريني العدد 5384 السبت يونيو 2017.الرابط الالكتروني:
http://www.alwasatnews.com/elections/67.html
([40]) جريدة الوسط البحرينية نفس المصدر السابق
([41])جمعية الأصالة الإسلامية, AL Asala Socity.jpg :الرابطhttps://areq.net/m/
([42]) عبد الرحمن محمد النعيمي، جمعية العمل الوطني الديمقراطي، دار الكنوز الادبية، بيروت، 2002 ص5-10
([43]) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، المنبر الديمقراطي التقدمي،www. Altaqadomi. org
([44]) أحمد منيسي، مصدر سبق ذكره ص118
([45]) صحيفة الوسط البحرينية، العدد 5384،السبت 3يونيو 2017.مصدر سبق ذكر
([46]) ويكيبيديا الموسوعة الحرة،جمعية التجمع القومي الديمقراطي. الرابط الالكتروني:
https://ar.wikipedia.org/wiki
([47]) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، جمعية ميثاق العمل الوطني.الربط الالكتروني:
https://ar.wikipedia.org/wiki/
([48]) جريدة الوسط البحرينية، العدد 5384السبت 3 يونيو 2017:
http://www.alwasatnews.com/elections/65.html
([49]) جريدة الوسط البحرينية،العدد33، الثلاثاء أكتوبر2002. الرابط الالكتروني:
http://www.alwasatnews.com/elections/59.html
(3) جريدة الوسط البحرينية، العدد 1174 - الثلاثاء 22 نوفمبر 2005م .
([4]) علاء سالم، اضرابات الشيعة في البحرين أبعاد الازمة الدولة الوطنية في الخبرة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 126، القاهرة، اكتوبر 1996، ص148.
([52]) فلاح المدرسي، "الشيعة في البحرين والاحتجاج السياسي"،مجلة السياسة الدولية،القاهرة، العدد 130 , تشرين الاول ،1997 ، ص12.

(1) منصور الجمري، "ثلاثة اعوام على الانتفاضة : المعارضة في البحرين معتدلة ويجب فتح حوار معها لحل الازمة" https://al-wafa.net تاريخ الزيارة 2022/6/5.

(2) أمل هندي، التعددية السياسية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 46، 2013، ص 55. وينظر : نايف علي عبيد، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير ،دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية، 1990-2005مركز الخليج للأبحاث ،ط1 ،2007 ، ص185

([55]) الوعي السياسي والتحديات المحلية، معهد البحرين للتنمية السياسية ، 12 فبراير،2012.

([56]) تقرير التنمية البشرية (HDR(2021-2022 ، الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدةundp ،بعنوان "زمن بلا يقين، حياة بلا استقرار" https://inp.journals.ekb.egl

(3) صلاح أبوالسعود- تطور الفكر السياسي والدستوري في مملكة البحرين - الطبعة الاولى -دار الكتب والدراسات العربية الاسكندرية-2016-ص.23

([58]) حسنين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية ، اتجاهات الحديثة في دراستها ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005،ص86.

([59]) أيمن عبد الوهاب، "المعارضة الشيعية في البحرين"، ملف الأهرام الاستراتيجي ، القاهرة، العدد 3، مارس 1996، ص ص 27, 28. وكذلك عبد العاطي محمد، "البحرين اختبار القوة والإصلاح"، الأهرام، القاهرة، 27مارس 1996.

([60]) خالد أحمد فياض، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين، معهد البحرين للتنمية، 2020، ص19.

([61])ا . جون اهرنبرج: المجتمع المدني – التاريخ النقد للفكرة) ترجمة: د. علي حاكم صالح، د. حسن ناظم، بيروت: المنظمة العربية للترجمة فبراير 2008،ص509

(1) محمد عز العرب، مصدر سبق ذكره. للمزيد ينظر الى: برهان غليون: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية سنة النشر 1992.، وينظر الى: الكسيس دي توكفيل) ترجمة امين مرسي قنديل (، الديمقراطية في أمريكا) القاهرة عالم الكتب الجزئيين الأول والثاني، بدون تاريخ ، ص534

(2) حسنين توفيق إبراهيم، "مستقبل الأوضاع في العراق وانعكاساتها على دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة آراء حول الخليج، دبي، العدد الأول، مايو - يونيو 2004،ص19

(3) المصدر نفسه.

[1] حسنين توفيق إبراهيم، "الانتخابات البرلمانية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي"، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997، ص 9.

[2] طارق الخضيري، "التطورات الجارية في أوروبا الشرقية ودلالاتها بالنسبة للوطن العربي" في "آفاق الديمقراطية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية" (القاهرة: دار المستقبل العربي، القاهرة) ، 1991 .

[3] ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في الدولة والمجتمع بالعالم العربي, أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998, وانظر: حسنين توفيق إبراهيم، "ثورة المعلومات والتحول الديمقراطي في العالم العربي"، كراسات استراتيجية، القاهرة، العدد 139، مايو 2004، ص19.

[3] علاء سالم ، مصدر سبق ذكره ص149.